

"جريدة " الأحداث المغربية

المغرب أول دولة أجرت إصلاحات اقتصادية بمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط

الجمعة 8 شتنبر 2006

ي تقرير للبنك العالمي والجمعية المالية الدولية

واشنطن (وم ع): أكد تقرير حديث للبنك العالمي والجمعية المالية الدولية، وهي وكالة تابعة للبنك العالمي مكلفة بالقطاع الخاص، أن المغرب كان أول دولة في منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط/مينا/ شرعت في إجراء إصلاحات تهدف إلى تسهيل إنجاز المشاريع الاقتصادية خلال فترة 2005/2006. وأوضح التقرير، الذي نشر أول أمس الأربعاء، أن المغرب خفض من كلفة إنشاء المقاولات ومن الإجراءات المتعلقة بالالتزامات الضريبية وتحويل الملكية، وهي تدابير من شأنها أن تحفز عملية خلق مناصب شغل. ولفت واضعو التقرير الانتباه إلى أن المغرب الاصلاحى الرائد في المنطقة، حقق تقدما في ثلاثة من أصل 10 مجالات تمت دراستها من قبل التقرير، موضحين أن المغرب خفض القيمة الأدنى لرأس المال المتطلب لإنشاء مقولة من 100 ألف إلى 10 ألف درهم. وأشار التقرير إلى أن المغرب قام أيضا بتسهيل عملية نقل الملكية حيث خفض نسبة الحق في التحويل من 5 إلى 2.5 في المائة من قيمة الممتلكات، كما بسط المساطر الضريبية من خلال جمع عدد من الضرائب في إطار مصدر ضريبي واحد، الشيء الذي يسهل عملية الاداء. وذكر التقرير، الذي يغطي 175 قطاعا اقتصاديا، أن الدول الإصلاحية قامت بشكل عام بتبسيط عملية إنشاء المؤسسات، وتعزيز حقوق الملكية، وتخفيف الضغط الضريبي، وتسهيل عملية الحصول على قروض، وتخفيض كلفة الاستيراد والتصدير. وأضاف التقرير أن منطقة/مينا/ المصنفة رابعا في العالم بالنسبة لوتيرة الإصلاحات، سجلت تقدما بدرجتين مقارنة بالسنة الماضية، لافتا النظر إلى أن كلا من الجزائر ومصر وإسرائيل والأردن والكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا وتونس واليمن أنجزوا مشروعا إصلاحيا على الأقل. وأفاد التقرير أنه بالمقابل لم تتجز أي إصلاحات في كل من إيران والعراق ولبنان وفلسطين. وأشارت الوثيقة إلى أن إنطلاق عملية تسهيل إنجاز المشاريع عبر دول العالم بدأت بشكل عام في 2005/2006، موضحا أن 213 عملية إصلاحية في 112 اقتصادا وطنيا مكنت من تخفيض المدة والكلفة والمشاكل الناجمة عن الالتزامات القانونية والإدارية المتطلبة بالنسبة للمقاولات